

كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآى نىٲٲىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

الطلب:

طلب نائب المدعي العام لنيابة الادعاء العام في الهاشمية من المحكمة الاتحادية العليا بموجب الكتاب المرقم (١٥٤) في ٢٣/٥/٢٠٢١ النظر في لائحة الطعن الدستوري المقدمة من قبله والمرفقة مع الكتاب أنف الذكر وتضمنت اللائحة المذكورة أن قاضي محكمة بداءة الهاشمية وبصفته منفذ عدل اصدر في الاضبارة التنفيذية المرقمة (٢/خ/٢٠٢٠) قراره المؤرخ في ١/٣/٢٠٢١ المتضمن حبس المدين مالك عطية خضير والذي تجاوز عمر السادسة والستين سنة حبساً تنفيذياً لحين تقديم كفيل ضامن له استناداً لاحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (٣٢) من قانون التنفيذ رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩. وان نص المادة المذكورة وحسبما جاء في لائحته مخالفة للدستور للأسباب التالية:

١. ان الدستور وفي المادة (٢/ج) لم يجر سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في الدستور والمتمثلة بأحكام المادة (٣٧/اولاً) أ) منه التي تنص على (حرية الانسان وكرامته مصونة) وكذلك يتعارض مع ما نصت عليه الفقرة (ج) من ذات المادة والتي جاء فيها (يحرم جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير

جاسم محمد عبود

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيئتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

الانسانية...) ويتعارض كذلك مع نص المادة (٤٦) من الدستور والتي تنص على (لا يكون تقييد ممارسة أي حق من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور او تحديدها إلا بقانون او بناء عليه على ان لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق او الحرية).

٢. ان المادة المطعون بعدم دستوريته مخالفة للمواثيق الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان ويخالف التشريعات العراقية التي تضع حداً اعلى لمدد سلب الحريات وتقييدها مهما كانت فضاة الجرم المرتكب.

٣. ان المادة المطعون بعدم دستوريته تخالف احكام قانون التنفيذ ذاته المتمثلة بالأسس الواردة في المادة (٢) منه وهي تحقيق التوازن بين مصلحة الدائن ومصلحة المدين وكذلك تخالف احكام المادة (٤٣) منه والتي أوجبت عدم تجاوز مدة حبس المدين على اربعة اشهر باستثناء حالات محددة بموجب القانون المذكور ومنها عدم تسليم المدين للصغير وفقاً لما جاء في المادة (٤٨) من قانون التنفيذ.

٤. ان حبس المدين لحين تقديم كفيل ضامن يحول الحبس الى وسيلة للانتقام في حالة عدم قدرة المدين على تسديد الدين كونه معسر لذا طلب واستناداً لاحكام الفقرة حادي عشر من المادة (٥) من قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧ الحكم بعدم دستورية الفقرة (ثالثاً) من المادة (٣٢) من قانون التنفيذ رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٠ المضافة بالتعديل السادس رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩. وضع الطلب اعلاه موضع التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت الى اصدار القرار الآتي:

٢

جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

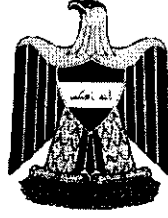
المحكمة الاتحادية العليا - العراق - بغداد - حي الحارثية - موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيئتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا تجد هذه المحكمة أن المجتمعات ومن خلال مؤسساتها الدستورية تسعى الى حماية حقوق المجتمع المتمثل بالدولة والافراد ومن خلال حماية حق الفرد تتحقق الحماية للمجتمع واختلفت تلك المؤسسات في كيفية تحقيق ذلك الهدف الذي يعد الضمان الاكبر لتحقيق استقرار الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمع ويؤكد المشرع دائماً ان الغاية من سن القوانين هو السعي الجاد لضمان تلك الحقوق ومن تلك القوانين في العراق قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠ المعدل اذ جاء في الاسباب الموجبة له (لأجل معالجة التخلف الذي تعاني منه دوائر التنفيذ وضماناً لتبسيط اجراءات التنفيذ وحسن اوصول الحقوق الى اصحابها والتي هي الغاية من الاحكام القضائية ذاتها. وبغية تطوير اساليب التنفيذ بما يؤدي الى القضاء على ظاهرة تعطيل تنفيذ الاحكام والمحرمات التي لها قوة التنفيذ وبما يكفل حماية الثقة والاستقرار للعلاقات القانونية وصيانة حقوق الدولة والافراد من الضياع والاخذ بنظر الاعتبار الموازنة بين مصلحتي الدائن والمدين. بحيث لا تتغلب احدهما على الاخرى ولا يضحى بأي منها لصالح الاخرى مع مراعاة الاعتبارات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمدين بحيث لا يؤخذ من امواله شيء دون وجه حق ولا تمس كرامته بحال). وقد وردت في قانون التنفيذ آف الذكر عدة آليات لاستحصال الحقوق وحمايتها ومنها التنفيذ الرضائي والتنفيذ الجبري وان الحبس التنفيذي وسيلة من وسائل التنفيذ الجبري إذ افرد له المشرع العراقي الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون التنفيذ في المواد (٤٠ - ٤٩) إذ أن امتناع المدين عن تسديد

٣

الرئيس
جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

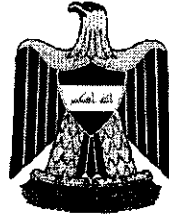
PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص. ب - ٥٥٥٦٦



كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتبحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

الدين وفقاً لما جاء في قرار الحكم او المحرر المنفذ رغم يساره وعدم جواز حبسه يعني التضحية بمصالح الدائن وان عدم جواز حبسه بصورة مطلقة يؤدي الى ان قرارات المحاكم والتي بذل فيها جهد ونشاط كبيرين ولفترة من الزمن والتي يمتنع المدين عن تنفيذ ما جاء فيها تصبح تمثل (تعبيراً عن النطق بالحق ووضعه في نصابه القانوني الصحيح دون ايصاله الى صاحبه) لا سيما ان الجهة المختصة بالتنفيذ لا ترتبط بالمحاكم التي اصدرت تلك القرارات باعتبار ان مديريات التنفيذ التي تتولى ذلك ترتبط بوزارة العدل وليس بمجلس القضاء الاعلى كما ان عدم جواز حبس المدين يعني عدم تحقق الحرمة للمال العام وعدم امكانية صيانة الملكية الخاصة والتي أوجبها الدستور في المادة (٢٣/ اولاً) منه والتي نصت على (الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون) والمادة (٢٧/ اولاً) منه التي نصت على أن (لأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن) وان تقييد حرية المدين الممتنع عن اداء الدين لدائنه مع قدرته على الوفاء لفترة من الزمن وسيلة مجدية تلجئ المدين المتمرّد والمماطل على اداء دينه وتحرضه لأظهار امواله التي اخفاها وهو ضمانه لإستقرار المعاملات التجارية والاقتصادية وقد دلت التجارب ان حبس المدين يؤدي في الغالب الى تسديد الدين فمنهم من يسارع بتسديد دينه خشية الحبس وقبل ان ينفذ حبسه ومنهم بعد افهامه بقرار الحبس ومنهم من يسدد دينه بعد ان يقضي مدة قليلة في الحبس. ومن خلال استقراء اغلب آراء فقهاء المسلمين على مختلف مذاهبهم انهم يجمعون بجواز حبس المدين المماطل والقادر على الوفاء عكس المدين المعسر الذي لا يجوز حبسه لقوله تعالى في كتابه العزيز (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) كما ان مطله لم يكن ظلاماً الا بالغنى فاذا لم يكن قادر على اداء

٤

جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

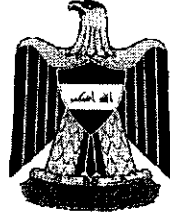
PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كو٧ماری عیراق
داد كای بالآی نیئتیحادی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

الدين فلا يجوز حبسه لان حبس المدين شرع لغرض اداء الدين مع تمكن المدين ومهما طال مدة الحبس فانها لا تبرأ ذمة المحبوس من الدين واي جزء من اجزائه وتبقى ذمته مشغولة به لا تبرأ الا بالوفاء بما عليه بنفسه او من قبل الغير او ابراء الدائن ذمة مدينه ومع ذلك فإن قانون التنفيذ وضع في المادة (٤٠) منه شروطاً لحبس المدين وهي وجوب تقديم طلب من الدائن وقرار من المنفذ العدل ان كان قاضياً فاذا لم يكن قاضي عرض الامر على قاضي البداعة المختص ليقرر حبسه من عدمه ولا يجوز حبس المدين عن نفس الدين إلا مرة واحدة ولا يجوز الحبس اذا وجد هناك مانع من الموانع القانونية التي تحول دون حبس المدين وحددت المادة (٤١) من قانون التنفيذ موانع حبس المدين وهي (اذا كان معسراً واذا كان لم يكمل الثامنة عشرة من عمره او جاوز عمره خمسين سنة واذا كان من اصول الدائن او فروعه او اخوته او زوجاته ما لم يكن الدين نفقة محكوم بها واذا كان ذا راتب او اجر يتقاضاه من الدولة واذا انقضى الدين او سقط بأي وجه من الوجوه) ولا يجوز ان تزيد مدة الحبس على اربعة اشهر وفقاً للمادة (٤٣) من قانون التنفيذ اما اذا امتنع المحكوم عليه عن تسليم الصغير يجب حبسه مهما بلغت المدة حتى يسلمه ولا يجوز حبسه عندما يكون عدم التسليم خارج عن ارادة المحكوم عليه وفقاً للمادة (٤٨) من قانون التنفيذ. ومما تجدر الاشارة اليه ان القاعدة العامة تقضي بأن الدائن لا يستطيع الرجوع مباشرة على الكفيل ما لم يطالب المدين اولاً فاذا لم يسدد المدين ما عليه يكون من حق الدائن الرجوع على الكفيل فالتزام الكفيل هو التزام تابع للالتزام الاصلي للمدين إذ نصت المادة (١/١٠٣٠) من القانون المدني على (لا تضامن بين الكفيل والمدين ما لم يشترط ذلك في عقد الكفالة او عقد منفصل) ومتى كان ذلك فأمن من حق الكفيل ان يمنع الدائن من

الرئيس
جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

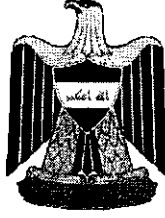
PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نييتيحاوي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

التنفيذ على امواله قبل ان يبدأ بالتنفيذ على اموال المدين الاصلي والكفالة كما جاء في المادة (١٠٠٨) من القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل هي (ضم ذمة الى ذمة في المطالبة بتنفيذ الالتزام) وتنقسم الكفالة الى كفالة مدنية وتجارية وحسب طبيعة العقد المبرم بين الكفيل والمكفول له مع الاشارة الى أن كفالة المدين في دين تجاري تعتبر كفالة مدنية حتى لو كان الكفيل تاجراً استناداً لأحكام المادة (١٦/١٠١) من القانون المدني على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الاوراق التجارية ضامناً احتياطياً أو عن تظهير هذه الاوراق تكون دائماً كفالة تجارية استناداً لأحكام الفقرة (٢) من المادة المذكورة كما تنقسم الكفالة تبعاً للمصدر الذي ألزم المدين بتقديم كفيل الى كفالة قانونية وقضائية واتفاقية وتكون قانونية اذا كان مصدر التزام المدين بتقديم كفيل هو نص القانون. اما الكفالة القضائية فإن مصدر التزام المدين لتقديم كفيل هو قرار المحكمة اما الكفالة الاتفاقية فهي التي تنشأ نتيجة اتفاق المدين مع الدائن على التزام الاول بتقديم كفيل للثاني وتنقسم الكفالة حسب محلها الى كفالة شخصية حيث يلتزم فيها الكفيل بضمان الوفاء بالدين إذا لم يفي به المدين وكفالة عينية حيث يقدم الكفيل مالا (عقار أو منقول) مملوك له بضمان الوفاء بالالتزام في ذمة شخص اخر حيث يقوم برهن عقار او منقول يملكه بضمان الوفاء بالالتزام وفي الكفالة القضائية والقانونية والتجارية يكون الكفلاء متضامنين فيما بينهم ومتضامنين مع المدين استناداً لأحكام المادة (٣٠/٢) من القانون المدني وإذا كان الكفيل متضامن مع المدين فإن الدائن مخير في المطالبة إن شاء طالب المدين وإن شاء طالب الكفيل ومطالبته احدهما لا تسقط حق مطالبته الآخر فبعد مطالبته احدهما له أن يطالب الآخر وله أن يطالبهما معاً استناداً لأحكام المادة (٣١) من القانون المدني. وتجد هذه المحكمة

٦

جاسم محمد عيود

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

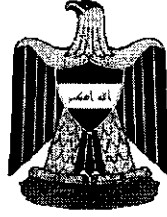
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



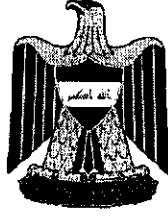
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

أن ما ورد في الفقرتين (ثالثاً و ثانياً) من المادة (٣٢) من قانون التنفيذ جاءت بذات الغاية التي جاءت بها المادة (٤٢) من قانون التنفيذ والتي تنص على أن (أولاً - إذا اقتنع المنفذ العدل ان المدين قادر على الوفاء بالدين او بجزء منه ولم يبد تسوية مناسبة ولم تكن له اموال ظاهرة قابلة للحجز وفق التسوية التي عرضها عليه المنفذ العدل جاز حبسه. ثانياً - اذا توقف المدين عن الوفاء بالتسوية التي وافق عليها جاز حبسه) وان المشترك بين المادتين انفة الذكر هو تحقق الحالتين الاتيتين وهما (رفض المدين التسوية التي عرضتها عليه المنفذ العدل او توقف المدين عن الوفاء بالتسوية التي وافق عليها) ولكن في المادة (٣٢) ان المدين يرفض تقديم كفيل ضامن عند تحققهما اما في المادة (٤٢) فإن المدين يرفض التسديد مع تحقق الحالتين المذكورتين وبموجب المادتين (٣٢ و ٤٢) يجوز حبس المدين ولكن حبس المدين بموجب المادة (٤٢) محدد باربعة اشهر وفقاً لما جاء في المادة (٤٣) من قانون التنفيذ والتي تنص على (لايجوز ان تزيد مدة الحبس على اربعة اشهر) في حين حبس المدين في المادة (٣٢) يستمر (لحين تقديم كفيل ضامن). وان غاية المشرع من تشريع الفقرة (ثالثاً) هو ايجاد الية جديدة ضمن وسائل التنفيذ الجبري يتم من خلالها اجبار المدين المماطل على التنفيذ مع مقدرة المالية وعدم ترك المجال امامه لاطالة مدة تسديد الدين او لتهريب امواله ولذلك حقق المشرع غايتين عند تشريعه الفقرة (ثالثاً) انفة الذكر الاولى اشعار المدين بان مدة الحبس لغرض تقديم كفيل لم تقيد باربعة اشهر والثانية عدم اطالة مدة حبس المدين دون جدوى إذ بتقديم المدين للكفيل يجب اخلاء سبيل المدين وسهولة حصول الدائن على دينه وبذلك خلق المشرع الموازنة بين مصلحة الدائن والمدين. وان ما جاء في الفقرة (ثالثاً) وسيلة فعالة للحفاظ على

٧

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

المال العام من خلال اشعار من يترتب في ذمته دين للدولة لاي سبب كان انه بإمكان حبسه بمدة غير محددة ولحين تقديم كفيل ضامن وبتقديم الكفيل المذكور يعتبر ضمان لاعادة تلك الديون وترى هذه المحكمة كذلك ضرورة مراعاة مديريات التنفيذ لما جاء في المادة (١٥/ثانياً) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩ قانون التعديل السادس لقانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠ المعدل والتي نصت على (تعد ديون الدولة والقطاع العام ومتراكم نفقة الزوجة والاولاد والوالدين المحكوم بها والمنفذة في مديريات التنفيذ ديوناً ممتازة من الدرجة الاولى وتستوفى قبل اي دين اخر ولو كان هذا الدين ممتازاً موثقاً برهن) كما ترى (ان دوائر الدولة والقطاع العام وفي سبيل الحفاظ على المال العام ملزمة باتباع كافة السبل القانونية اللازمة لتحصيل ديون الدولة التي تترتب بذمة الاشخاص الطبيعية او المعنوية لاي سبب كان ومن تلك السبل ماتضمنته المادة (٣٢) من قانون التنفيذ وبكافة فقراتها اذ بإمكان دوائر الدولة واستناداً للمادة المذكورة ومن خلال مديريات التنفيذ مطالبة المدين بتقديم كفيل ضامن قادر على تسديد الدين وعند رفض المدين ذلك مفاتحة قاضي البدءة المختص لحبس المدين واستمرار حبسه لحين تقديم كفيل ضامن) وان المادة (١) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧ المعدل حددت ديون الدولة المشمولة باحكامه ومنها (الضرائب والرسوم والمبالغ المستحقة عن بيع او ايجار او تملك اموال الحكومة او الانتفاع بها وقرارات التضمين والمبالغ المستحقة للدوائر الرسمية وشبه الرسمية الناجمة عن اخلال المتعاقدين معهم في عقودهم) بالاضافة الى ما ذكر في المادة انفة الذكر. ولكل ما تقدم تجد هذه المحكمة ان الباب الثالث من قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠ المعدل جاء تحت عنوان (اجراءات التنفيذ) وتضمن اربعة فصول الفصل الاول (التنفيذ

٨

جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

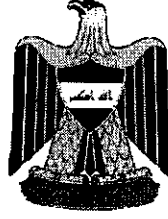
PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نييتيحاوي

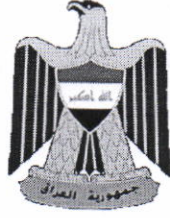
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

الرضائي) الفصل الثاني (التنفيذ الجبري) الفصل الثالث (الاكراه البدني) الفصل الرابع (وقف التنفيذ وتأخيرته) وان المادة (٣٢) وردت ضمن الفصل الثاني اما المواد (٤٠ - ٤١) المتعلقة بحبس المدين فقد وردت ضمن الفصل الثالث . ولكون ان الفصول المذكورة وردت ضمن باب واحد وللوصول الى الغاية من تشريعها يجب ان تقرأ برمتها لذا فان ماورد في المادة (٣٢/ثالثاً) والمتضمنة الزام المدين وبناءً على طلب من الدائن بتقديم كفيل ضامن هو توسيع لدائرة الضمان المالي مقابل دين الدائن ولكونها كفالة تضامنية تصبح اموال المدين الكفيل ضامنة لذلك الدين وان الدائن مخير في المطالبة ان شاء طالب المدين وان شاء طالب الكفيل ومطالبة احدهما لا تسقط حق المطالبة الاخر فبعد مطالبته احدهما له ان يطالب الاخر وله ان يطالبهما معاً. وان المدين والكفيل يكونان محل تطبيق المادة (٤٣) من قانون التنفيذ اذا امتنع كلاهما عن التسديد أو توقفاً عنه وفق التسوية المعروضة ويشترط لتطبيق الفقرة (ثالثاً) اعلاه ان يثبت الدائن بأن المدين ذو مقدرة على التسديد ولكنه يماطل ولم يظهر امواله التي يجوز حجزها لقاء الدين لذا فان ما جاء في الفقرة (ثالثاً) من المادة (٣٢) من قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠ المعدل لاتعارض مع ثوابت واحكام الاسلام المنصوص عليها في المادة (٢/اولاً/أ) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. كما أنها لا تتعارض مع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور والمكفولة للجميع ولكن ضمان الدستور تلك الحقوق والحريات لا يعني عدم جواز تقييدها او الحد منها اذا كانت ممارستها غير صحيحة لذا يسعى المشرع لسن القوانين التي تعالج ذلك سواء كانت تلك القوانين ذات طابع جزائي أو مدني شرط أن لا يمس ذلك التقييد جوهر الحق وبذلك نصت المادة (٤٦) من الدستور على (لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق

الرئيس
جاسم محمد عبد

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتىحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠٢١

والحريات الواردة في هذا الدستور او تحديدها إلا بقانون وبناء عليه على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق او الحرية). ولكل ما تقدم تجد هذه المحكمة أن ما جاء في الفقرة (ثالثاً) من المادة (٣٢) من قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠ المعدل لا تتعارض مع أحكام المواد (٢/ أولاً) و(٣٧/ أولاً) و(٤٦) من الدستور قراراً باتاً وملزماً للسلطات كافة وصدر بالاتفاق استناداً لأحكام المواد (٩٣ و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمواد (٤ و ٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل في ٤/ذو القعدة/١٤٤٢ هجرية الموافق ٢٠٢١/٦/١٥ ميلادية.

الرئيس

جاسم محمد عبود

عضو

سمير عباس محمد

عضو

غالب عامر شنين

عضو

حيدر جابر عبد

عضو

حيدر علي نوري

عضو

خلف احمد رجب

عضو

ايوب عباس صالح

عضو

عبد الرحمن سليمان علي

عضو

ديار محمد علي